

كلمة

سعادة السفيرة نانسي بكير

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة

الدكتور/ أيمن ابو لبن

الأستاذ/ توماس ماكديرمت

السيدات والسادة ، أيها الحفل الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني في البدء أن أنقل إلى كل المشاركين في المؤتمر تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، أ. عمرو موسي ، وتمنياته لكم بالتوفيق والنجاح في أعمالكم خلال الأيام القليلة المقبلة ، وأؤكد لكم أن السيد عمرو موسي من الداعمين وبشكل متواصل لقضايا الطفولة في عالمنا العربي من جهة، ونشاطات وتطور عمل مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى إيماناً بدورهم المجتمعي الكبير.

ويشرفني تمثيل جامعة الدول العربية ومعالي الأمين العام شخصياً ، ويشرفني أن أقدم لسمو الأمير طلال بن عبد العزيز شكرنا وامتناننا لدوره بدعم القضايا الاجتماعية العربية العديدة والمهمة وعلى رأسها ما يتعلق بالأطفال العرب، وهو عطاء رائع تميزتم به في إطار الجهود العربية المتواصلة في المجالات الإنسانية كافة، وعلى الصعيد كافة.

ويسرني بمناسبة انعقاد المنتدى العربي لمنظمات المجتمع المدني حول الطفولة أن ألقى الضوء على بعض الأمور المتعلقة باهتمامنا بالأطفال العرب حيث حققت المبادرات والجهود العربية تطوراً ملموساً لصالح الأطفال في الوطن العربي، فعلى صعيد الجامعة العربية تم إنجاز العديد من البرامج والفعاليات بالتعاون مع عدة جهات ومنها اليونيسيف مثال على ذلك:

- مؤتمر الطفولة والتنمية في الوطن العربي بتونس نوفمبر ١٩٨٦ .
- إعداد دراسة خاصة بأوضاع الطفل الفلسطيني في الأراضي المحتلة.
- إصدار تقرير سنوي عن الأداء والانجاز العربي في مجال عقد اجتماعات رفيعة المستوى كان آخرها الاجتماع القطاعي بين جامعة الدول العربية ومنظماتها وبين منظمات الأمم المتحدة تحت شعار تنفيذ وتمويل الأهداف التنموية للألفية حيث إن فئة الأطفال هو محور مركزي لهذه الأهداف.

كما أنجزت وثائق مهمة منها :

- الخطة العربية الأولى لحماية ورعاية وتنمية الطفولة.
 - استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي.
 - الخطة القومية الشاملة لثقافة الطفل.
 - الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية.
 - الاتفاقية العربية لتشغيل الأحداث.
 - القانون النموذجي الموحد لرعاية الأحداث المنحرفين والمهددين بخطر الانحراف.
 - الدليل التشريعي النموذجي لحقوق الطفل العربي.
 - وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل.
 - الخطة العربية الثانية للطفولة والتي أقرتها قمة تونس.
- وكذلك أعدت دراسات وبحوث ناقشت موضوعات الطفولة والأسرة، وشكلت هذه الوثائق، أساساً منظماً للعمل من أجل الطفل والأسرة العربية.
- وساهمت الدول العربية في إطار الإعداد لإخراج اتفاقية حقوق الطفل، بإدخال عدد من الملاحظات تم استيعابها في الصياغات النهائية للاتفاقية، كما أسهمت الدول العربية في إطار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية (اسيسكو) في بلورة الاتفاقية في إعداد مشروع الميثاق الإسلامي لحقوق الطفل، كما لعبت أيضاً دوراً مميزاً في إطار منظمة الوحدة الأفريقية لصدور ميثاق حقوق الطفل الأفريقي بأديس أبابا في العام ١٩٨٩ .
- وعلى الصعيد الوطني في الدول العربية تم تشكيل عدد من المجالس العليا واللجان الوطنية العليا للطفولة حيث بلغت ٢٠ هيئة وطنية تفاوتت مستوياتها ودرجة ارتباطها

التنظيمي بالدولة، وأعدت أغلب الدول العربية الاستراتيجيات وخطط وطنية للطفولة، كما أزداد الوعي بأهمية العمل الأهلي ومشاركة منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب، وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات الوطنية والإقليمية لمناقشة أوضاع الطفولة، كما أصدرت تشريعات وقوانين خاصة بالطفولة في بعض الدول العربية، للتأكيد على احترام حقوق الطفل في منطقتنا العربية.

أمام هذه التطورات والمكاسب التي تحققت لصالح الطفولة، برزت أيضاً صعوبات وعوائق، منها الفقر وتأثيراته على أوضاع الطفل والأسرة، حيث انعكست على الأحوال الصحية والتعليمية للطفل العربي، وأبرزت ظواهر اجتماعية عديدة كعمل الأطفال وأطفال الشوارع، وتشرد الأطفال، والعنف ضد الأطفال، والتهميش الاجتماعي.. وغيرها.

كما تمثل الأمية في الدول العربية مشكلة تنموية فيقدر عدد الأميين بنحو ٦٠ مليون نسمة (الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) في العام ٢٠٠١، وهم يمثلون نحو ٣٠٪ من إجمالي السكان البالغين وتشكل النساء الأميات ثلثي هذا العدد، ويمثل الأميون الشباب (١٥-٢٤ سنة) نحو ٢٣٪ من إجمالي الشباب.

وقد أدى التقدم البطيء في محو الأمية إلى تعميق الفجوة بين المعدل العربي للأمية ومعدلات الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، ويتوقع أن تحتاج هذه الدول إلى حوالي ٣٩ سنة للقضاء على الأمية إذا استمرت وتيرة الإنجاز في محو الأمية على وضعها الراهن. إن التطورات التي يشهدها العقد الأول من القرن الحالي، تبرز أهمية تبلور قيم الحرية والديمقراطية وشيوعها، وهذا يتطلب إتاحة قدر واسع من ممارسة الحرية في مجتمعاتنا العربية، وعلينا أن نبدأ بالأطفال ونسعى لترسيخها في قلوبهم واتجاهاتهم وإنتاجاتهم.

وعلى مؤسسات التنمية المختلفة وفي مقدمتهم مؤسسات المجتمع المدني تقع مهمة توفير حدود من الحرية للأطفال لممارسة سلوكهم والإسهام في بناء ثقافتهم مع التجسيد الفني لعناصر الثقافة دون ممارسة الضغوط الشديدة من قبل الكبار على الأطفال. ويقع على هذه المؤسسات أيضاً ضرورة تدريب الأطفال على المرونة بعيداً عن التعصب، وما يؤول إليه من تطرف يلغي التماسك الاجتماعي وينشر الفرقة.

لقد أكدت اتفاقية حقوق الطفل على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو تعزيز وتنمية شخصيته، ومواهبه، وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، وتنشئته على احترام جميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، وإعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع يتسم بروح التفاهم والسلم والتسامح والصدقة فيما بين جميع الشعوب والمجتمعات الإثنية والدينية وتنمية احترام هوية الطفل والقيم الثقافية الخاصة والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل، والحضارات المختلفة عن حضارته.

إن تشجيع الأطفال على الإبداع، وقبول الجديد ذي العلاقة بالقيم ومعايير المجتمع يتطلب من مؤسسات الأطفال في الوطن العربي أن تحرص على تشجيع ودعم كل ما يتعلق بالأطفال من رعاية وعناية وتمكين.

وأخيراً ،

يأتي انعقاد المنتدى استشعاراً بالمسؤولية القومية لدعم الأطفال وحمايتهم ونأمل أن يتواصل انعقاده وغيره من الفعاليات لإتاحة الفرصة لمزيد من المشاركة الفعلية في العملية التنموية الخاصة بهذه الفئة من السكان العزيزة على قلوبنا.

وختاماً ،

يشرفني أن أشكر المجلس العربي للطفولة والتنمية على جهودهم المباركة المتميزة في تنظيم المنتدى، كما وأشكر برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية والمكتب الإقليمي لليونيسيف، والباحثين ومعدى الأوراق والمشاركين، وكل من ساهم في التنظيم والإعداد.

نتمنى لكم التوفيق، والنجاح في مؤتمركم.